الأمم المتحدة

S/PRST/2008/42

مجلس الأمن

Distr.: General
7 November 2008
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٠١٤ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في كوت ديفوار'':

''يلاحظ مجلس الأمن أن عملية السلام، حسبما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قد اجتازت منعطفا بالغ الأهمية مع بدء عمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. إلا أن المجلس يلاحظ أيضا أن التأخير الذي حدث منذ بدء عمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ كان أكثر من المتوقع. ويحيط المجلس علما بأن الممثل الخاص للأمين العام أشار في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى أنه إذا تأخرت الانتخابات المقرر إجراؤها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فمن المرجح أن تتأخر عدة أشهر، الأمر الذي يُعزى أساسا إلى بعض الصعوبات اللوجستية. ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء احتمال حدوث هذا التأخير للمرة الثالثة على التوالي منذ توقيع اتفاق واغادوغو السياسي، الأمر الذي يمكن أن يعرّض للخطر عملية السلام الإيفوارية برمتها.

''ويثني مجلس الأمن على الميسِّر الذي دعا لعقد اجتماع للإطار الاستشاري الدائم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وذلك لكي تتمكن الأطراف السياسية الإيفوارية الفاعلة من معالجة جميع الصعوبات الرئيسية التي تواجه العملية الانتخابية، وبصفة خاصة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار الزمني الجديد للانتخابات. ويحث المجلس جميع الأطراف السياسية الإيفوارية الفاعلة على التعاون التام مع الميسِّر، بدعم من الممثل الخاص للأمين العام، وعلى إظهار تصميمها السياسي على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار اتفاق واغادوغو وفي إطار آليات متابعته.

071108 071108 08-59387 (A)

”وتحقيقا لهذه الغاية، يحث مجلس الأمن كذلك رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات، على الإعلان عن هذا الجدول الزمني الجديد، بما في ذلك بصفة خاصة الشروع في التنفيذ الكامل لعملية تحديد الهوية وبعض المراحل الأخرى من قبيل نشر الطبعة المؤقتة والطبعة النهائية للقائمة الانتخابية، وتصنيع بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين وتوزيعها، وتحديد تاريخ الانتخابات الرئاسية. كما أنه يشدد على أنه يتعين على جميع الأطراف السياسية الفاعلة إيلاء اهتمام خاص للتأخير اللوجستي الآخذ في التراكم.

”ويحث مجلس الأمن الأطراف الإيفوارية على أن تتخذ فورا وعلى سبيل الأولوية ما يلزم من خطوات محددة لاستكمال عمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويعرب المجلس عن تصميمه على تقديم دعمه الكامل لعملية انتخابية موثوق بها في كوت ديفوار، على أن يكون مفهوماً أن الانتخابات الرئاسية ستُنظم قبل نهاية ربيع عام ٢٠٠٩. ويشير مجلس الأمن إلى أن جميع الأطراف قد وافقت على الالتزام بمدونة قواعد السلوك الحميد في الانتخابات، التي وقعتها تحت رعاية الأمين العام في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن أي تهديد للعملية الانتخابية في كوت ديفوار سيشكل تهديدا للسلام وعملية المصالحة الوطنية، وذلك وفقا للقرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٨٤٢ (٢٠٠٨)، ويؤكد من جديد تصميمه على أن يفرض تدابير موجهة ضد أي شخص تعتبره لجنة الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار مسؤولا عن هذه التهديدات. ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لإعادة النظر في نظام الجزاءات في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من إجراء الانتخابات الرئاسية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يُطلعه باستمرار على تطور الأوضاع. ويؤكد من جديد دعمه الكامل لجهود ممثله الخاص وولاية التصديق المنوطة به، بما في ذلك التصديق الصريح على القائمة الانتخابية. ويعرب عن عزمه على أن يولي كامل الاعتبار للتقدم المحرز في العملية الانتخابية حين يستعرض ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها، قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩“.